

Distr.: Limited
23 April 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون
البند ٣٣ من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة

جنوب أفريقيا*: مشروع قرار

إعلان سياسي بشأن الحل السلمي للنزاعات في أفريقيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وإلى جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والقرارات والبيانات الرئاسية الصادرة عن مجلس الأمن المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولا سيما قرارات الجمعية العامة ١/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ و ١/٦٣ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ و ٢٧٤/٦٥ المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ و ٢٨٦/٦٦ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ و ٢٨٧/٦٦ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٢، وقرارات مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ و ٢٠٣٣ (٢٠١٢) المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢،

تعتمد الإعلان السياسي التالي:

إعلان سياسي بشأن الحل السلمي للنزاعات في أفريقيا

نحن، ممثلو الدول الأعضاء والمراقبون المجتمعون في نيويورك في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، نعلن أن الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بالحل السلمي للنزاعات في أفريقيا يشكل

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الدول الأفريقية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

250413 250413 13-30946 (A)



فرصة ممتازة لتعزيز الشراكة العالمية دعماً للجهود التي تبذلها أفريقيا وقيادتها لحل النزاعات وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة.

ونهنئ شعب القارة الأفريقية وحكوماتها وقيادة الاتحاد الأفريقي بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، التي يحتفل بها تحت عنوان "الانتماء إلى أفريقيا والنهضة الأفريقية". ونشيد بصفة خاصة بجيل الودودين الأفريقيين والآباء المؤسسين للاتحاد الأفريقي الذين ناضلوا من أجل تعزيز الوحدة والتضامن والتعاقد والتعاون بين شعوب أفريقيا وبين حكوماتها.

ونعرب عن بالغ التقدير لمنظمة الوحدة الأفريقية للدور التاريخي الذي اضطلعت به في تحرير شعب أفريقيا من نير الاستعمار والفصل العنصري، وكذلك لإسهامها القيم في السعي إلى بلوغ الهدف المتمثل في الإنهاء التام للاستعمار وتحقيق وحدة القارة الأفريقية، ونشير إلى أن القادة الأفريقيين كانوا قد استعرضوا أداء المنظمة وقرروا تحويلها إلى اتحاد أفريقي ليكون هيئة قارية جديدة تعتبر منبرا للتجديد السياسي والاقتصادي ومحفلا لصنع القرارات الرامية إلى تعميم الحوكمة الرشيدة والمساءلة.

ونشدد على ضرورة مضاعفة الجهود من أجل حل جميع النزاعات والمنازعات المتبقية في القارة الأفريقية سلمياً.

ونرحب بالدور الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي وإسهامه الإيجابي في إطار الجهود الرامية إلى تسوية المنازعات والنزاعات سلمياً في أفريقيا، ونعرب عن دعمنا لمبادرات الوساطة وحفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي. ونقدر أيضاً إسهام المنظمات دون الإقليمية.

ونحث المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، على مواصلة التصدي بفعالية للضرورتين المتلازمتين المتمثلتين في الأمن والتنمية في أفريقيا، وذلك بطريقة شاملة وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، ونؤكد من جديد كذلك أن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان عناصر مترابطة ترابطاً لا ينفصم.

ونشدد على التزام الدول بتسوية منازعاتها بالوسائل السلمية وفقاً للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نحث جميع الدول على التصرف وفقاً لإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة^(١).

(١) قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥)

وندعو إلى تعزيز دور الوساطة في التسوية السلمية للمنازعات وفي إدارة النزاعات ومنع نشوبها وحلها، ونؤيد استعانة جميع الجهات الفاعلة المعنية بالوساطة وفقا للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وكذلك نؤكد مجددا دعمنا للدبلوماسية الوقائية من أجل الحيلولة دون نشوب النزاع المسلح أو منع انتشاره، ونعيد تأكيد ضرورة تعزيز القدرة الدولية، ولا سيما القدرة الأفريقية، على استخدام الدبلوماسية الوقائية في جميع النزاعات على تنوعها وفي إطار استراتيجيات أوسع نطاقا تضعها أطراف وطنية من أجل تعزيز السلام. ونرحب بإسهام الاتحاد الأفريقي في جهود الوساطة في القارة وندعو الأمم المتحدة وسائر أعضاء المجتمع الدولي إلى الاستمرار في دعم جهود الوساطة الأفريقية من خلال توفير الدعم التقني ذي الصلة.

ونسلم بأن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وفقا للفصل الثامن من الميثاق أمر لا غنى عنه وأنها لا تزال تشكل أساسا متينا لمواصلة بذل وتنسيق الجهود الرامية إلى الحل السلمي للنزاعات في أفريقيا. ونؤكد من جديد ضرورة العمل مع الاتحاد الأفريقي في مجال مساعدة البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع في جهودها الرامية إلى بناء القدرات الوطنية.

ونرحب بتكثيف التعاون والدعم المتبادل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وندعو إلى توثيق وتعزيز التعاون والتنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وفقا لاتفاق التعاون وغيره من مذكرات التفاهم ذات الصلة بين المنظميتين.

ونثني على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، جنبا إلى جنب مع الشركاء الدوليين الآخرين، من أجل تقديم الدعم الفعال لبعثات حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية وفقا للفصل الثامن من الميثاق.

ونتعهد بدعم تفعيل الكامل لمنظومة السلم والأمن الأفريقية، وتشمل فريق الحكماء وإطار الاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع وصندوق السلام والنظام القاري للإنذار المبكر وتشغيل القوة الاحتياطية الأفريقية.

ونشدد على ضرورة اتباع نهج منسق ومتسق ومتكامل لبناء السلام وتحقيق المصالحة بعد انتهاء النزاع بهدف إحلال السلام الدائم، ونقر في هذا الصدد بأهمية لجنة بناء السلام في توفير المواكبة السياسية وحشد الموارد الكافية وتوطيد التلاحم والتنسيق فيما بين الجهات الفاعلة المعنية، ونقر كذلك بضرورة أن تسدي اللجنة المشورة بشأن وضع استراتيجيات

متكاملة لبناء السلام والإنعاش بعد انتهاء النزاع بما يتواءم مع الأولويات المحددة وطنيا وأن تقترح مثل هذه الاستراتيجيات.

ونسلم بأن تنفيذ أهداف بناء السلام وبناء الدولة يسهم في إقامة السلام الدائم وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا.

ونسلم كذلك بإمكانية تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة من خلال عمليات التسوية السياسية وحل النزاعات التي تشمل جميع الأطراف وزيادة الحماية والتمكين، وعن طريق اللجوء إلى القضاء وتوفير العمالة وتحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية والشفافية والمساءلة.

ونثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في إطار الترويج للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، التي جرى تعزيزها من خلال قرار مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨) و ٢٠٣٣ (٢٠١٢) ومن خلال جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والقرارات والبيانات الرئاسية الصادرة عن مجلس الأمن المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولا سيما قرارات الجمعية العامة ١/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ و ١/٦٣ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ و ٢٧٤/٦٥ المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ و ٢٨٦/٦٦ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ و ٢٨٧/٦٦ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٢، والتي ترمي إلى ضمان أن تؤدي الترتيبات الإقليمية دورها كاملا في إطار منظومة السلم والأمن.

ونشير إلى الفقرة ١٥٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٢)، التي عبر فيها القادة عن اعتزامهم تأييد الإصلاح المبكر لمجلس الأمن بوصف ذلك عنصرا أساسيا في الجهود الشاملة المبذولة لإصلاح الأمم المتحدة، وذلك بهدف جعله أوسع تمثيلا وأكثر كفاءة وشفافية، مما يعزز فعاليته ومشروعيته وتنفيذ قراراته. ونسلم بأن أكثر من ٧٠ في المائة من عمل مجلس الأمن ينصب على المسائل الأفريقية ونقر في هذا السياق بالظلم التاريخي الذي تتعرض له أفريقيا فيما يتعلق بتمثيلها في مجلس الأمن ونعرب عن تأييدنا لزيادة وتعزيز تمثيل أفريقيا في مجلس الأمن بعد إصلاحه. ونخطط علما أيضا بالموقف الأفريقي الموحد على نحو ما ورد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت.

(٢) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

ونؤكد ضرورة مواصلة اتخاذ تدابير لتعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بغرض تمكينه من الاضطلاع بولايته بفعالية، بما يشمل رصد التقدم المحرز فيما يتصل بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتقديم تقارير عنه.

ونشجع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي المراقبة لدى الأمم المتحدة على مواصلة جهودهما الرامية إلى الإسهام في توطيد التعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ونؤكد أهمية العمل في ظل تشاور وثيق مع سائر الشركاء الدوليين من أجل الإسراع بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، مع التركيز على السلام والأمن.

ونثني على أفريقيا لأدائها الاقتصادي في الآونة الأخيرة، وهو أداء يبعث على التفاؤل من جديد بشأن احتمالات أن تجعل التنمية من القارة قطبا ناشئا من أقطاب النمو وسوقا نابضة بالحياة. ونؤكد بصفة خاصة أن القارة الأفريقية شهدت نموا غير مسبوق خلال العقد الماضي وأنها تتكيف بشكل ملحوظ مع ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية.

ونؤكد من جديد أنه، على الرغم من التحسينات الكبيرة التي تمت في الآونة الأخيرة، لم يجر بعد تناول الاحتياجات الخاصة للقارة الأفريقية تناولا فعالا، بما يتواءم مع القيم والمبادئ التي ينص عليها إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠^(٣) وعلى النحو الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٢)، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، على أكمل وجه وفي الوقت المناسب. ونؤكد من جديد كذلك التزامنا القوي بالمناقشات الجارية بشأن أهداف التنمية المستدامة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ونشدد على أن وضع هذه الأهداف ينبغي ألا يصرف الجهود عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونعترف بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها خارطة طريق للنهوض الاقتصادي بالقارة الأفريقية، ونرحب مع التقدير بالتقدم الكبير الذي أحرزته البلدان الأفريقية في مجال الوفاء بالتزاماتها، ولا سيما من خلال البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ومبادرة الاتحاد الأفريقي الرئاسية لرعاية مشاريع الهياكل الأساسية التي تقودها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية دعما لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، إضافة إلى المبادرة الأفريقية للعلوم البيولوجية وتكنولوجيا

(٣) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

المعلومات والاتصالات. ونشدد أيضا على ضرورة إدماج تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ضمن أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل تعزيز النمو والتنمية المستدامين وتوطيد الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة والإدارة الاقتصادية السليمة والمساواة بين الجنسين.

ونسلم بضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام لأفريقيا ولتنفيذ الالتزامات المتفق عليها سابقا فيما يتعلق باحتياجاتها الإنمائية التي جرى التعهد بها في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، ونشير إلى أن التقدم في تنفيذ هذه الالتزامات لا يزال دون المستوى المطلوب، ونشدد في هذا الصدد على أن دعم المجتمع الدولي للجهود التي تضطلع بها أفريقيا في مجال التنمية المستدامة يشكل أولوية رئيسية، ونؤكد ضرورة الوفاء التام بهذه الالتزامات المتفق عليها دوليا، ولا سيما الالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٣) وإعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٤) وتوافق آراء مونيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٥) وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ التنفيذية)^(٦) والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٧) والإعلان السياسي لعام ٢٠٠٨ بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية^(٧).

ونؤكد أن القضاء على الفقر يشكل أحد أكبر التحديات التي تواجه القارة الأفريقية اليوم. ونلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها كل من الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال التكامل الاقتصادي لجعل أفريقيا قارة نابضة بالحياة.

وندعو إلى مواصلة دعم التدابير الرامية إلى مواجهة التحديات المتمثلة في القضاء على الفقر والجوع وإيجاد فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، بوسائل تشمل تخفيف عبء الديون وتحسين فرص النفاذ إلى الأسواق ودعم القطاع الخاص وتنمية المشاريع الحرة.

ونؤكد مجددا دعمنا لتحويل الاقتصادات الأفريقية لتحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بما يعكس أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ونؤكد مرة أخرى ثقتنا

(٤) قرار الجمعية العامة ٢/٥٧.

(٥) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٧) قرار الجمعية العامة ١/٦٣.

القوية بآلية التنسيق الإقليمية. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بالإبقاء على أفريقيا ضمن أهم الأولويات التي تعنى بها الجمعية العامة.

ونلتزم بدعم عملية توطيد الديمقراطية والحوكمة الرشيدة في أفريقيا. ونرحب بالتقدم الملحوظ الذي أحرز في تنفيذ التقييم الذاتي للقارة من أجل تحسين الحوكمة الرشيدة المتمثل في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وهو يدخل سنته العاشرة، ونشجع الدول الأفريقية التي لم تنضم حتى الآن إلى عملية الآلية على النظر في القيام بذلك.

ونحن، رؤساء الدول والحكومات والوزراء وممثلو الدول الأعضاء والمراقبون، نؤكد من جديد، باعتمادنا هذا الإعلان السياسي، التزامنا بتلبية الاحتياجات الإنمائية للقارة الأفريقية ونكرر تأكيد إيماننا بمستقبل مزدهر لأفريقيا تركز فيه على نحو تام القيم الإنسانية الأساسية للكرامة والسلام.

ونوجه التهنئة إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والستين على المبادرة إلى عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى، وإلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لما قدمه من دعم وإسهام قيمين إلى الاجتماع الرفيع المستوى.